أرقام وزارة المالية الاسرائيلية، التي أُصدرت بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢، على انخفاض في جميع الضرائب خلال شباط (فبراير) ١٩٨٨، وان الانخفاض تركّز في ضرائب القيمة المضافة وضرائب المشتريات والوقود، وان جميع الضرائب في المناطق المحتلة انخفض بنسبة ٢٠ بالمئة[٤٤].

وذكر مسؤول كبير في المالية ان مجمل الضرائب التي تجنى من الضفة والقطاع تتراوح بين ٩٠ ـ ١٢٠ مليوناً، في حين أن مجمل الايرادات في اسرائيل يصل ١٢,٥ مليار دولار[٤٥]. وقد وضعت «الادارة المدنية» في الأراضي المحتلة شرطاً جديداً على طالبي تصاريح السفر وأصحاب السيارات، في حال تجديد رخصهم، هو دفع الديون المترتبة عليهم لجهاز جباية ضريبة القيمة المضافة[٤٦].

وصدر بيان عن وزارة المالية الاسرائيلية، بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٩، ذكر أن ضريبة الدخل في الضفة الفلسطينية انخفضت، في آذار (مارس) ١٩٨٨، بمعدل ٣٣ بالمئة عمّا كانت عليه في الشهر ذاته من العام ١٩٨٧ ، وان جباية ضريبة الدخل انخفضت في شباط (فبراير) ١٩٨٨ بمعدل ١٧ بالمئة. وذكر البيان ان ضريبة الدخل، في مناطق الضفة الفلسطينية، تبلغ، سنوياً، ٣٠ مليون دولار[٤٧].

أمّا عضو الكنيست دادي تسوكر، فقد قال انه يقدر خسارة خزينة الدولة، بسبب توقف العائدات من الضرائب على مرتبات عمّال المناطق المحتلة العاملين في اسرائيل، فقط بـ ٢٠ مليون شيكل (الشيكل يساوي ٠,٦٧ دولار أميركي)، وفي الضرائب المباشرة الأخرى ٤٠ مليون شيكل، بينما قدّر الخسائر بسبب توقف الأموال العائدة من ضريبة القيمة المضافة عن البضائع الاسرائيلية بتسعة ملايين شيكل. وعلى هذا الأساس، تصل الخسارة حوالى ٧٩ مليون شيكل، أي أكثر من ٥٣ مليون دولار[٤٨]، علماً بأن المقتطعات من رواتب العاملين العرب داخل اسرائيل فقط، التي تحصل عليها سلطات الاحتلال تبلغ حوالى مئة مليون دولار[٤٩]. وأفادت المصادر الاسرائيلية بأن خسائر الخزينة الاسرائيلية من عائدات الضرائب في الأراضي المحتلة قد بلغت ١٨٠ مليون دولار. وقد تأثرت، أيضاً، حركة العبور على الجسور الاردنية، ممّا أدى الى انخفاض العائدات المالية التي تجبى من ذلك، سواء عبر ضريبة المغادرة او رسوم التصاريح والجمارك. ويذكر ان المبالغ التي تحصل عليها سلطات الاحتلال، جرّاء رسوم تصاريح العبور والزيارة، تبلغ حوالى ٥٠ مليون دولار سنوياً؛ ويبلغ عدد القادمين والمغادرين عبر الجسور حوالى ٩٠٠ ألف شخص سنوياً[٥٠].

وبنتيجة ذلك، هددت اسرائيل بالحدّ من الخدمات العامة. ففي ١٩٨٨/٧/٢٠، تحدث وزير الدفاع، اسحق رابين، في الكنيست، قائلاً ان عائدات الضرائب في الضفة والقطاع انخفضت بنسبة ٤٠ بالمئة. لذا، فان حكومته قررت فرض ضرائب اضافية لزيادة العائدات، وان «الادارة المدنية» قد تضطر الى الحدّ من الخدمات العامة، نظراً الى تضاؤل العائدات.

أصابت الانتفاضة، أيضاً، الضرائب غير المباشرة، ومنها الضريبة المضافة، التي تُحصَّل بنسبة ١٥ بالمئة، وهذه الضريبة تأثّرت بشكل مباشر، حيث امتنع أهالي المناطق المحتلة عن دفعها، منذ بداية الانتفاضة. وقد قدرت هذه الضريبة، العام ١٩٨٧، بمئة مليون دولار؛ وكذلك ضريبة استهلاك الوقود والجمارك والاستيراد، التي كانت تتراوح نسبتها ما بين ١٠٠ ـ ٣٠٠ بالمئة.

وبناء على ما سبق من معطيات، فان خسائر اسرائيل، نتيجة الامتناع عن دفع الضرائب، بكافة اشكالها، بلغت ١٠٥ ملايين دولار[٥١] في ثمانية شهور، أي بمعدل حوالى ١٣ مليون دولار شهرياً. ونظراً الى استمرار تصاعد الانتفاضة، فان خسائر العدو، خلال سنة، ستقدر بـ ١٣٠ مليون دولار.